مجلس النواب
فريق الأصالة و المعاصرة
الرقم :7500

الرباط في : 23/7/2018

إلى السيد وزير الاقتصاد والمالية
تحت إشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال كتابي

إعادة النظر في بعض الإعفاءات الضريبية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد،

لا يختلف اثنان حول كون الإعفاءات والتسهيلات الضريبية من أبرز الأدوات الاقتصادية الفعالة التي تلجأ إليها الدول من أجل تشجيع و إنعاش مختلف قطاعاتها التنموية كالصناعة والتجارة والخدمات، أو لتنمية منطقة أو مجال سوسيو اقتصادي معين. هذا دون نسيان استخدامها أيضا لتحفيز فئة أو فئات اقتصادية معينة، ويعتبر تقييم النفقات الجبائية ومواكبتها إجراء أساسيا لضمان النجاعة وتفادي انسلاخ هذه الامتيازات من دورها التنموي لتصير أداة لتقنين الريع.

وبحكم أن الإعفاءات الضريبية في المغرب باتت تثقل كاهل المالية العمومية برقم يتجاوز 34 مليار درهم سنويا، فإن الموضوع بلغ درجة مقلقة يجب معها دق ناقوس الخطر، وهذا ما خلصت إليه المناظرة الوطنية حول الجبايات سنة2013، حيث جاء من بين أبرز توصياتها ضرورة تقييم وإعادة النظر في الكثير من الامتيازات الضريبية، ولعل أبرزها قطاع العقار، المناجم، الفلاحة، والتعليم الخصوصي..

وباعتبار أن وزارتكم بصدد التهيء لقانون المالية 2019، ومن أجل تعزيز المواد المالية للدولة وفي إطار المعارضة البناءة؛ نسائلكم، السيد الوزير، عما يلي:

- ما هو تقييمكم للإعفاءات الضريبية حسب كل قطاع؟
- هل من إمكانية لإعادة النظر في بعض هذه الإعفاءات؟

و تفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام.

إمضاء:

محمد ابدرار